ليف لويس غرينبيرغ*

الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني ١.٢.٧ دول: رؤية المستقبل

أ ـ تمهيد

في الطبعة العربية والطبعة العبرية من بحثي حول فشل "عملية السلام" (١٩٩٣ـ٢٠٠٠) وما تبع ذلك من تصاعد للعنف (٢٠٠٠ـ ٢٠٠٦)، تجاهلت السؤال المتعلّق بمستقبل "حلّ الصراع" (غرينبيرغ ٢٠٠٧ أ، ٢٠٠٧ ب). فعلت ذلك عن وعي، لأن تحليل العقبات التي تقف في طريق السلام، وتحليل ديناميكيات تصاعد العنف، كان الهدف الأهم. الصراع السياسي في المستقبل، كما فكرت، ليس مرتبطا بالضرورة مع توافق على تحليل الماضي. مع ذلك، ففي كتابي الجديد "السياسة والعنف في إسرائيل/ فلسطين: الديمقراطية ضدّ الحكم العسكري" (غرينبيرغ، ٢٠١٠)، قرّرت أن أطلق نقاشا أوليا حول توقعات المستقبل.

هذه الورقة تطرح النقد الذي أراه لما يسمّى "حلّ الدولتين" و"حلّ الدولة الواحدة"، وهي تقترح رؤية بديلة تجاه احتواء الصراع في المستقبل، بدلا من إيجاد "حّل". إن لرؤية الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني (الاتحاد) مستويات مختلفة لمؤسسات الدولة: دولتان قوميتان ديمقراطيتان، وإدارة مشتركة تقع في القدس الموحدة كعاصمة، تقوم على التكافؤ في التمثيل، وسبعة أقاليم (أو دول فيدرالية) لكل منها استقلال نسبي. رؤية الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني "١.٢.٧" تستوحي نماذج الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات الفيدرالية الألمانية، ولكنها تستند أساسا إلى تفسيري الخاص لنسيج العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

أية رؤية للمستقبل لا ترتبط فقط بفهم الواقع الحالي، بل بالمصالح والمعتقدات أيضا، كما أن التنفيذ الواقعي لتسوية سلمية يعتمد على الساحة الدولية، والسياق السياسي المحلّي للمفاوضات، وعلاقات

* أستاذ في جامعة بن غوريون في بئر السبع. المقال مترجم عن العبرية.

المؤسسات الديمقراطية السياسية لا تحلّ الصراعات؛ إنها مصمَّمة لاحتوائها بالمفاوضات وبتشريع التسويات التي تقوم بها نُخَب تمثل الجماعة المسيطرة والجماعة المسيطر عليها. وفي غياب مؤسسات سياسية متفق عليها، يصبح العنف تعبيرا أساسيا عن الصراع، ووسيلة لتحقيق الأهداف. وتستخدم الجماعة المسيطرة مؤسسات الدولة لتحكم من طرف واحد، بما في ذلك زيادة الضغط العسكري، أما الجماعة الخاضعة، فتردّ باستخدام العنف لتحصل على اعتراف بقيادتها، وشرعية لمطالبها.

القوة بين طرفي الصراع. إن تفاعل الأزمات المحلية والدولية، واحتمال دعم طرفي الصراع مفاوضات سلمية، من العوامل الحاسمة في إيجاد فرص للتوصل إلى اتفاقية، ولتنفيذها بنجاح. إن اعتماد التغيير السياسي على سياق صلب للمفاوضات يجعل أيّ نقاش حول المستقبل تجريبيا وخطرا، وربما غير عملي. وهذا هو السبب الرئيس الذي يجعلني أميل إلى العمومية في وصف الاتحاد: إن هدفي هو تسهيل تخيل مؤسسات قادرة على احتواء الصراعات بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل مجتمعاتهم بسلام، لا توفير معادلة سهلة للحلّ.

التخيل شرط مسبق للتغيير السياسي، لكنه ليس كافيا على الإطلاق. القدرة السياسية على التفاوض والتنازل، وتوازن القوة، والسلطة في تنفيذ الاتفاقيات، لها أهمية حاسمة. كل هذه العوامل كانت غائبة في "العملية السلمية" خلال ١٩٩٣-٢٠٠٠، لا نقص الرؤية المشتركة فقط. قائدان جماهيريان التزما بحل الدولتين، رابين وعرفات، وفشلا في الاتفاق على حدود دولتين، وأجّلا المفاوضات، ولم يتم الشروع في تفكيك الاستيطان. مع فشلهما، والتغيرات الأخرى على الأرض، تعرّضت للخطر فرص تنفيذ حلّ الدولتين في المستقبل. ومنذ أيلول ١٩٩٣، يسّر حلّ الدولتين تخيّلا للمستقبل، بتجاهل الحاضر والماضي، بينما يطرح حلّ الدولة الواحدة في الأساس نقدا للحاضر والماضي، متجاهلا تداعيات المستقبل. وأنا أعتقد أن أية تسوية مؤسساتية واقعية يجب أن تأخذ الأزمنة الثلاثة بعين الاعتبار: الماضي والحاضر والمستقبل.

ب. التحول الديمقراطي وتفكيك الاستعمار والتخطيط المؤسساتي

المؤسسات الديمقراطية السياسية لا تحلّ الصراعات؛ إنها مصمَّمة لاحتوائها بالمفاوضات وبتشريع التسويات التي تقوم بها نُخَب تمثل الجماعة المسيطرة والجماعة المسيطر عليها. وفي غياب مؤسسات سياسية متفق عليها، يصبح العنف تعبيرا أساسيا عن الصراع، ووسيلة لتحقيق الأهداف. وتستخدم الجماعة المسيطرة مؤسسات الدولة لتحكم من طرف واحد، بما في ذلك زيادة الضغط العسكري، أما الجماعة الخاضعة، فتردّ باستخدام العنف لتحصل على اعتراف بقيادتها، وشرعية لمطالبها.

الديمقراطية حزمة من المؤسسات التي صممت في أوروبا نتيجة لصراع الطبقات وتشكيل الدول القومية. وكان الشرطان الأساسيان المسبقان للتحول الديمقراطي هما توازن القوة بين الطبقات المسيطرة والطبقات الخاضعة، والتخطيط الواضح للحدود (المادية والرمزية) التي تبين من هم المواطنون الذين يملكون الحق في المساواة. وفي غياب هذين الشرطين المسبقين، من الصعب جدا تشكيل مؤسسات ديمقراطية، وحتى إذا شكلت، فسوف تواجه صعوبات في العمل كحاوية للصراعات، وسوف تميل إلى التدهور في اتجاه العنف: حروب أهلية، وأنظمة مستبدة، أو كليهما. توسع أوروبا، على أية حال، كان يعتمد على قوتها الاقتصادية والعسكرية مقارنة ببقية العالم، وقد فرضت مؤسسات غير ديمقراطية بهدف أن تحكم من طرف واحد. النضال الذي قامت به الشعوب الخاضعة لسيطرة حكام أوروبا، بحثا عن الاعتراف، والقبول السياسي، لم يكن ليحتوى بمؤسسات الدولة، لأنها مفروضة من طرف واحد، من قبل قوة كولونيالية (استعمارية) إمبريالية.

العملية السلمية الإسرائيلية الفلسطينية كانت محاولة فاشلة لخلق تعاون وتزامن في فتح ثلاثة مجالات سياسية مختلفة: الإسرائيلي، والفلسطيني، والإسرائيلي/ الفلسطيني (غرينبيرغ، ١٩٩٤). العقبة الأساسية لتحقيق هذا الهدف كان الاتفاق على التحول

الديمقراطي-الانتخابات الفلسطينية-وعلى تأجيل تفكيك الاستعمار في المناطق المحتلة-إخلاء المستوطنات الإسرائيلية، وتأسيس السيادة الاقتصادية الفلسطينية، وإنهاء الحكم العسكري.

وطبقا لتحليلي الخاص (غرينبيرغ، ٢٠١٠) كانت الأسباب الرئيسة لفشل المفاوضات السلمية الإسرائيلية الفلسطينية ثلاثة:

أ. نقص الشروط الديمقراطية المسبقة - توازن القوة والحدود الواضحة؛

ب. سوء فهم أساس لتعقيدات النظام الإسرائيلي المزدوج، السيطرة العسكرية-الديمقراطية؛

ج. المصلحة الإسرائيلية، والقدرة على فرض نموذج مبسط من الديمقراطية، مع تجاهل الحاجة إلى تفكيك الاستعمار.

وإذا كانت العوامل الأساسية التي تمنع عملية سلمية ناجحة هي علاقة القوة غير المتساوية بين إسرائيل وفلسطين، والحدود غير الواضحة التي خلقت مجالات سيطرة متداخلة، فإن متطلبات الأمر كانت تستلزم أن تتم موازنة القوة الإسرائيلية بتدخل دولي، وأن تدرَك الحاجة إلى تشكيل مؤسسات سياسية قادرة على احتواء الصراعات، بفتح المجال للتمثيل والتوسط في المجالات الثلاثة.

التناقض الأساسي يقع بين الديمقراطية والاستعمار. فبينما تستند الديمقراطية في الدولة القومية إلى الاعتراف بالمواطنة المتساوية، يفرض الاستعمار حكما خارجيا على شعب تحت الاحتلال، ويعلن سيادته على مصالح المحتلين. والنظام الإسرائيلي يقوم بمحاولة إخفاء هذا التناقض عن طريق "ثنائية نظام ديمقراطي-عسكري": داخل حدود ١٩٤٩-١٩٦٧ توجد ديمقراطية رسمية، وفي الضفة الغربية وغزة يوجد حكم عسكري (غرينبيرغ، ٢٠٠٨). هذا النظام الثنائي يعرّف ساحتين سياسيتين مختلفتين: الصراع الديمقراطي من أجل الحقوق المدنية المتساوية داخل الحدود السيادية المعروفة لإسرائيل، والسياسة الفلسطينية تحت الاحتلال. هاتان هما الساحتان السياسيتان الإسرائيلية والفلسطينية، وهناك على أية حال ساحة ثالثة ذات علاقات متداخلة تضمّ الأفراد والجماعات والمنظمات والمؤسسات الخاصة بالمجتمَعيْن، وتخلق الساحة السياسية الإسرائيلية-الفلسطينية. النفوذ المركب بين هذه الساحات السياسية الثلاث منع حلا سلميا للصراع القومي، وسوف يستمر كعامل حاسم في المستقبل.

ولأن الديمقراطية صممت في أوروبا بالضبط لاحتواء صراعات

المصافحة التاريخية بين عرفات ورابين.

معينة، وولدت منها أوضاع مؤسساتية مختلفة جدا، علينا أن نفهم الصراعات المعينة في إسرائيل/ فلسطين حتى نصمم المؤسسات الضرورية لاحتواء الصراعات في النسيج الإسرائيلي الفلسطيني. وهذه مسألة تخطيط مؤسساتي، يعتمد نجاحه على الإرادة السياسية للنخبة، والدعم الشعبي الذي تنجح في تعبئته، من أجل أن تقيم المؤسسات المتفق عليها، وتضمن دعما لها. وهذا هو السبب الذي يسمح لنا بأن نتحدث عن رؤى المستقبل. حلّ الدولتين وحلّ الدولة الواحدة من رؤى المستقبل. نقدي الخاص يركز على أن كلا منهما يتجاهل تعقيدات تاريخ المجتمعات الإسرائيلية/ الفلسطينية ووضعها الحالي، والحاجة لاحتوائها من خلال مؤسسات تستطيع أن تيسّر آليات لاحتواء الصراعات. وسوف أحتج بأنها لا توفر مؤسسات تستطيع أن تعمل كحاويات للصراعات الاجتماعية المتوقعة.

جـ. ليس حلّ الدولتين وحلّ الدولة الواحدة: لماذا؟

حتى تشرين الأول ٢٠٠٠، كانت معظم الرؤية الشعبية تدور حول دولتين قوميتين منفصلتين، لكن ومنذ ذلك الوقت، أخذ حلّ الدولة الواحدة الثنائية القومية يكسب شعبية بين المثقفين الفلسطينيين، بسبب فشل عملية أوسلو (هلال، ٢٠٠٦). شخصيا، أرى عيوبا كبيرة في كلتا الصيغتين، كما سأفسر هنا، وأستنتج أن هناك حاجة لتطوير أفكار جديدة لمؤسسات سياسية قادرة على تضمين مؤسسات الدولتين والدولة الواحدة معا. ولن أدخل في تفصيل حول تلك المؤسسات المحددة، التي تعتبر موضوع نقاش أوسع، وجلسات خبراء، وتحتاج إلى خيال سياسي، ومفاوضات وتنفيذ. ما أنوي عمله هو أن أفسر لماذا لا تبدو كل من الصيغتين مؤهلة للنجاح،

يقوم حلّ الدولتين على النموذج الأوروبي للدول القومية، كما يقوم حلّ الدولة الواحدة على نموذج الديمقراطية الليبرالية الأوروبية. ولا يعكس أي من النموذجين الواقع السياسي والثقافي والعسكري في إسرائيل/ فلسطين، ولا يقدم أيّ منهما انتقالا فعالا من الحكم الثنائي العسكري. الديمقراطي الحالي. إن الانتقال من الواقع الحالي إلى واحد من النموذجين يبدو بعيد الاحتمال، وأقرب إلى خلق التوتر، وغير قادر على احتوائه بعد التنفيذ.

ولماذا يمكن لمزيج منهما أن يشكل فكرة أفضل، وما هي المشكلات العصيّة التي يمكن أن تحلّ بالصيغة الموحّدة؟.

يقوم حلّ الدولتين على النموذج الأوروبي للدول القومية، كما يقوم حلّ الدولة الواحدة على نموذج الديمقراطية الليبرالية الأوروبية. ولا يعكس أي من النموذجين الواقع السياسي والثقافي والعسكري في إسرائيل/ فلسطين، ولا يقدم أيّ منهما انتقالا فعالا من الحكم الثنائي العسكري ـ الديمقراطي الحالي. إن الانتقال من الواقع الحالي إلى واحد من النموذجين يبدو بعيد الاحتمال، وأقرب إلى خلق التوتر، وغير قادر على احتوائه بعد التنفيذ.

يفترض نموذج الدولتين عودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ (مع تبادل أراض في نطاق ضيق متفق عليه) وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، تتصل بممرّ يقطع أراضي تحت السيادة الإسرائيلية. هذا الحلّ يفترض حدودا معترفا بها تفصل بين الدولتين، وقوات عسكرية تستطيع ضبط الحدود وحماية المواطنين. يبدو تخطيط الحدود وحمايتها الفاعلة مهمة شبه مستحيلة، عند النظر إلى التداخل المشترك للسكان، خصوصا في منطقة القدس. أكثر التنازلات راديكالية، مما قدمه المفاوض الإسرائيلي حول القدس، لم تحلّ قط مسألة المناطق المختلطة، وبالتأكيد مسألة السيادة على الأماكن المقدسة في جبل الهيكل. المشكلة الرئيسة في إنشاء دولتين منفصلتين هي كون الأرض غير قابلة للقسمة بسبب حجمها الصغير وتقارب بيوتها، ومدنها وبلداتها، واعتماد الجميع على طرق مشتركة، وهواء، وماء، ومطارات، وموانئ، وشواطئ (وايزمان، ٢٠٠٧). إن استحالة التقسيم المادي للقدس والأماكن المقدسة تمثل رمزا غير قابل للقسمة في الأرض المقدسة، في نظر اليهود والمسلمين. إن الأرض واحدة بالنسبة للطرفين؛ بمعنى أن إسرائيل هي فلسطين، وفلسطين هي إسرائيل. وجميع الأماكن المقدسة للديانتين موجودة في إسرائيل/ فلسطين، وتوفر وصول حرّ إليها، متفق عليه، هو شرط ضروري لاحتواء التوترات الدينية، وفصل الدين عن القومية.

وهناك، من وجهة نظري، عقبتان إضافيتان كبيرتان أمام حل الدولتين: الديمقراطية والأمن. إن حلّ الدولتين يفترض أن إسرائيل هي دولة اليهود، والاعتراف بإسرائيل كذلك طرح بالفعل في المفاوضات (لوستيك، ٢٠٠٨). وتكمن المشكلة في أن ١٨٪ من مواطني إسرائيل فلسطينيون، وهم لا يستطيعون أن يقبلوا وضعهم الحالي الأدنى الخاضع للتمييز، حتى لو وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية. هذا يعني أن حلّ الدولتين يبقي على الصراع القومي داخل حدود الدولة اليهودية، ولن يستطيع احتواءه بوسائل ديمقراطية للتمثيل المتساوي.

الأمن هو المشكلة الأكثر أهمية في الخطاب الإسرائيلي، خصوصا بسبب الماضي المأساوي لليهود في أوروبا والهولوكوست، كما أنه متجذّر أيضا في النصوص الدينية القديمة. وكما سبق أن أوضحت، فإن أسطورة خالدة وتاريخية حول عدم المساس بالأمن أصبحت أسطورة قومية منذ العام ٢٠٠٠، وليس من المحتمل أن يتمّ الافتراض أن الإسرائيليين سيسمحون لجيرانهم الفلسطينيين بإنشاء قوة عسكرية قادرة على مقارعة الجيش الإسرائيلي. في جميع المفاوضات، يعتبر تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح شرطا إسرائيليا مسبقا وواضحا. على أية حال، وعلى افتراض حدوث توتر في المستقبل، فسوف تستطيع إسرائيل أن تعيد احتلال الدولة الفلسطينية، أو، ما هو أقرب إلى الاحتمال، فإن الدولة الفلسطينية لن تصل قط إلى مستوى الدولة المستقلة التي تحمي نفسها، وسيظلّ لدى المعارضة الفلسطينية سبب قوي للاستمرار في العنف ضد الدولة الإسرائيلية القوية. وبعد الانسحاب من الأراضي المحتلة،

وهناك، من وجهة نظري، عقبتان إضافيتان كبيرتان أمام حل الدولتين: الديمقراطية والأمن. إن حلّ الدولتين يفترض أن إسرائيل هي دولة اليهود، والاعتراف بإسرائيل كذلك طرح بالفعل في المفاوضات (لوستيك، ٢٠٠٨). وتكمن المشكلة في أن ١٨٪ من مواطني إسرائيل فلسطينيون، وهم لا يستطيعون أن يقبلوا وضعهم الحالي الأدنى الخاضع للتمييز، حتى لو وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية. هذا يعني أن حلّ الدولتين يبقي على الصراع القومي داخل حدود الدولة اليهودية، ولن يستطيع احتواءه بوسائل ديمقراطية للتمثيل المتساوي.

واستمرار العنف الفلسطيني، لن يكون من غير المتوقع الافتراض أن حركة سياسية تصحيحية قد تفوز في الانتخابات في إسرائيل، وتطالب بإعادة احتلال الدولة الفلسطينية. ومن الواضح أن غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يتمسكون بحلّ الدولتين، يرون ذلك عبر وجود العداء وفقدان الثقة، ووهم أن كلّ طرف يمكن أن تكون له دولته المنفصلة، وأن يتخلّص من "الآخر". على أية حال، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين يعيشون على أرض واحدة مشتركة، ولن يدوم بينهما سلام دون تقبل هذه الحقيقة الأساسية، ودون الاعتراف المتبادل بحقوق "الآخر" (راز كركوتسكين، ٢٠٠٧).

المشكلة، بوضوح، هي أن فرص الفشل لدى حل الدولة الواحدة أكبر. العقبة الأكثر وضوحا هي أن كلا من الجماعتين القوميتين تفضل البقاء مستقلة غير معتمدة وغير مقيدة بالآخر. الآن، كل من الجماعتين القوميتين محكومة بالعداء المشترك. وفي حالة الاعتراف المتبادل، فإن أكبر تحول إيجابي يمكن أن نتوقعه هو التغير السياسي نحو تأكيد الذات، على قاعدة التاريخ المستقل والثقافة الخاصة، لا على العداء والخوف. إن فكرة الدولة الحرّة قد تكون جذابة من ناحية المبدأ، لكنها قد تكون خطيرة أيضا إذا نفذت، إذا تذكرنا تاريخ الصراع وذاكرته وعدم كفاءة المؤسسات الديمقراطية لاحتوائه. وسوف يقوم القوميون المتطرفون بعرقلة ذلك بسهولة، باستخدام العنف، وتحريض المشاعر القبلية للخوف من الآخر.

إن دولة ديمقراطية واحدة سوف تحرّض على السباق الديمغرافي، وتعزز المخاوف الديمغرافية المتبادلة. وبدلا من فتح أفق سياسي لبرامج جديدة وقضايا في المجتمع المدنيّ، مشتركة بين اليهود والفلسطينيين، فإن حلّ الدولة الواحدة سيعمل على مأسسة التحريض القومي من كلّ طرف ضدّ الآخر، وتحييد الفضاء السياسي لإمكانيات المصالح المشتركة. ويبدو أن حلّ الدولة الواحدة، طرح للتأكيد على الطبيعة غير الديمقراطية للاحتلال العسكري الإسرائيلي والدولة اليهودية، أكثر من كونه يهدف إلى وضع قواعد سياسية يمكنها احتواء الصراع في المستقبل. إن المؤسسات الديمقراطية الرسمية ليست ضمانا للاستقرار السياسي. بالعكس من ذلك، ففي العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية قد تكون الديمقراطية واحدة من مصادر الصراع، بحيث تشجع السباق الديمغرافي والنزاعات حول الهجرة (حقّ العودة الفلسطيني والقانون اليهودي للعودة). إن دولة ديمقراطية واحدة دون إضافات مؤسساتية سياسية يتوقع أن تعزز تسييس الديانة واستقطاب الاتجاهات القومية الإثنية الأكثر تطرفا.

د. رؤية الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني: دول ١ـ ٢ـ ٧

مع وجود العقبات في الحلين، يجب أن يبذل مجهود كبير من التخطيط المؤسساتي، بهدف ابتكار خرائط عمل سياسية تكون قادرة على احتواء الصراع من خلال الاتفاق على قواعد اللعبة التي ينتج عنها تمثيل وحوار. هذه المؤسسات يجب أن تحتضن السمات الإيجابية في كلّ من حلّ الدولتين وحلّ الدولة الواحدة، وأن تتغلب على العقبات في كل منهما. مثل هذا يجب أن يكون مزيجا خلاقا من مؤسسات الوحدة، والكونفدرالية، والفيدرالية، مع حكومتين قوميتين منفصلتين، وإدارة مشتركة (حكومة الاتحاد)، وسبع دول إقليمية.

الحكومتان المنفصلتان يجب أن تديرا كل شيء يمكن أن يكون منفصلا: الأرض، التعليم، الصحة، الشرطة، الحكومة المحلية، السياحة، الثقافة، الديانة، الرياضة، الخ. والحكومة الاتحادية يجب أن تدير كلّ شيء لا يمكن أن يقسم: البنية التحتية، الاتصالات،

الاحتلال والفصل العنصري: جدران، أسلاك شائكة، وشوارع أحادية الاستخدام.

المياه، الطاقة، المواصلات، البيئة، الأماكن المقدسة، القدس.

مؤسسات الاتحاد يجب أن تكون مستقلة عن أي تغيرات سكانية، مثلا، يجب أن تكون مستندة إلى التكافؤ، الفيتو المتبادل، وربما، خصوصا في السنوات الأولى، مشاركة جهة دولية ثالثة قادرة على التوسط حول الخلافات والتوصل إلى تسويات. وعلى الاتحاد أن يستأصل الخوف الديمغرافي الذي تخلقه الديمقراطية، وخصوصا، خوف اليهود من حقّ الفلسطينيين في العودة، وخوف الفلسطينيين من الهجرة اليهودية، والتوسع الجغرافي، والطرد. التغيرات الديمغرافية يجب أن تمثل بشكل ديمقراطي في الدولتين القوميتين، لكن مؤسسات الاتحاد يجب أن تؤسس على قاعدة التكافؤ.

هناك قضيتان أكثر تعقيدا هما الأمن والاقتصاد، وهما تستحقان العناية المكثفة والقوى المبدعة، إضافة إلى الدعم من المؤسسات الدولية. ليس من المحتمل على الإطلاق أن ينجح حلّ سلمي دون أن يدعم من قبل قوة سلام دولية معدّة لحماية الفلسطينيين من القوات العسكرية الإسرائيلية، مع تجريد كامل للمدنيين من السلاح، يهودا وفلسطينيين. قوات السلام الدولية يجب أن تكون لها مهمة واضحة ومحددة، وذلك أساسي للنجاح، لأن استمرار العنف هو العامل الأساسي في تخريب أية اتفاقية سياسية.

الفجوة الاقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد تكون العامل الثاني، التي - إذا لم تصمم، ويخطط لها، وتنفذ - قد تقلص الدعم السياسي للاتفاقات، وفي النهاية تخرج العملية عن طريقها. إن الدافع الأول، فلسطينيا وإسرائيليا، نحو التفاوض، كان اقتصاديا: أراد الإسرائيليون أن يشاركوا في اقتصاد العولمة، وأراد الفلسطينيون وظائف مستقرّة، واستثمارات، ونموّا (شافير وبيلد، ٢٠٠٢؛ سافير، ١٩٩٨؛ هاس، ١٩٩٦). وفي النهاية، حقق الإسرائيليون أهدافهم، ولم يحققها الفلسطينيون (روي، ٢٠٠١؛ فرسخ، ٢٠٠٥). وكل اتفاقية اقتصادية في المستقبل يجب أن تصمم كي تغلق الفجوة من خلال تدخل الدولة، وأن توازن قوة التكنولوجيا الإسرائيلية، والمؤسسات المالية، والصناعة. إن السيطرة الاقتصادية للنخبة الإسرائيلية تساعدها على الاستفادة من "السوق الحرّة" بغضّ النظر عما إذا كانت تلك "مناطق تجارة حرّة" أو "اتحادات جمركية". إن الترتيبات الاقتصادية للاتحاد يجب أن تعمل ضدّ وجود صلة مباشرة بين الهوية والرفاهية المادية، وإلا فإن حالة من الانفجار سوف تنتج عن ذلك.

السياسة الاقتصادية يجب أن يجري تخطيطها حتى توازن الفجوات الاقتصادية، خصوصا بين إسرائيل وفلسطين، وأيضا

داخل التجمّع القومي لكل منهما. هذا هو واحد من أهم أهداف إدارة الاتحاد، وأهداف الدول الإقليمية السبع، التي سترسم من خلال طبقات لفجوات اقتصادية بارزة بين المناطق. الإدارة المركزية سوف تجمع الضرائب وتوظّفها من خلال منطق المساواة. النموذج الذي أضعه في ذهني هو النظام الفيدرالي المالي الألماني. والمبدأ هو أن تقوم إدارة الاتحاد بجمع ضرائب تصاعدية طبقا لثروة المناطق المتميزة، وأن تقوم بعد ذلك بتوزيعها طبقا لعدد المواطنين في كلّ ولاية، ولحاجاتهم. إضافة إلى ذلك، فإن جهاز الأمن الاجتماعي سيعمل بالمنطق نفسه فيما يتصل بالأفراد والعائلات. هذا الجهاز يجب أن يكون التخطيط له جيدا على المستويات التقنية والمهنية والإدارية، وسوف يحتاج إلى النصح من المؤسسات الدولية.

تقسيم كلّ دولة قومية إلى ثلاث دول إقليمية أو أكثر ليس له هدف المساواة الاقتصادية وحسب، وإنما المنطق التعددي والتمثيلي الديمقراطي أيضا. الدول الإقليمية المختلفة قد تكون لها أولويات ثقافية ودينية مختلفة جدا، وعلاقات اجتماعية مركبة. الفروق بين تل أبيب والقدس، غزّة ورام الله، نماذج لهذه الاختلافات القومية الداخلية. والتقسيم إلى دول إقليمية، وتشكيل برلمانات محلية، ومشاورات ديمقراطية في كلّ دولة، وربما تشريع محلي، من المتوقع أن تفتح الأفق لثقافة تعددية، ولمجتمعات متعددة الديانات، وهو ما يمكن أن يتمّ تجاهله، أو أن يكبت، أو ألا يتمّ الاعتراف به، داخل هويتين قوميتين "كبيرتين".

هـ. التدخل الدولي

بتوفر اقتصادها، وجيشها، وقوتها السياسية، حاولت الحكومة الإسرائيلية أن تفرض ظروفا لا يمكن قبولها من قبل الفلسطينيين. وقد أبقت إسرائيل على دورها السيادي في الفترة الفاصلة بين المفاوضات، ومنعت الحوار وجَسر الفجوات بين الأطراف. واعتقد الفريق الإسرائيلي المفاوض أن عليه أن يمنع تدخل طرف ثالث، للتوسط بين الجانبين، لأنه توقع أن يكون الطرف الثالث مؤيدا لمطالب الفلسطينيين (سافير، ١٩٩٨). أما استنتاجي الخاص فهو، أنه من أجل التوصل إلى اتفاقية، فهذا بالضبط ما يجب أن يتمّ: في غياب تدخل دولي يتوجه بوعي لموازنة قوة إسرائيل، وغياب تقليص للدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الأميركي والأوروبي، لا يمكن التوصل إلى اتفاقية عادلة ودائمة. في المفاوضات المباشرة، لا أتوقع أي تنازل أساس من قبل المفاوضين الإسرائيليين، وإذا قبل مفاوض فلسطيني شروط إسرائيل، بسبب الضعف الفلسطيني والاعتماد، فإن تنفيذ الاتفاقية سيفشل، لأن ممثلين فلسطينيين آخرين سيرفضون ذلك أو يعرقلونه.

منذ ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٨ دعمت عدة إدارات أميركية موقف المعتدلين الإسرائيليين في أفضل الحالات (بيل كلينتون)، أو التقت مع أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرّفا (جورج دبليو بوش) (خالدي، ٢٠٠٤). الحالة الوحيدة التي لعب فيها التدخل الدولي دورًا إيجابيا في التفاوض السلمي الإسرائيلي، بمعنى موازنة موقف القوة الإسرائيلي، كان في العلاقات مع الدول العربية. كان الأول جيمي كارتر، في مفاوضات كامب ديفيد بين مناحيم بيغن وأنور السادات (١٩٧٨)، وكان الثاني جورج هـ. بوش (الأب)، حين أجبر الحكومة الإسرائيلية على حضور مؤتمر مدريد (١٩٩١). في الحالتين، أثرت التدخلات بشكل مباشر على السياسات الإسرائيلية الداخلية، وعزّزت ممثلين يدعمون السلام والتسوية. في المجال الإسرائيلي الفلسطيني، تبدو الحاجة إلى التدخل الدولي أكبر، وهي تعتمد بوضوح على السياق الدولي، لا على التطورات المحلية فقط.

منذ انتخاب باراك أوباما كرئيس جديد للولايات المتحدة، ارتفعت التوقعات حول الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتفاوض بشأن اتفاقية سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. الضغط الدولي على إسرائيل ضروري بالطبع كشرط مسبق، من أجل موازنة القوة في مواجهة الفلسطينيين. وعلى أية حال، فإذا كان الضغط يهدف إلى تنفيذ حل الدولتين، فأنا أخشى أنه محكوم بالفشل. الضغط قد يؤدي إلى تعزيز الميل الإسرائيلي لفرض شروط غير مقبولة على الفلسطينيين، ثم اللجوء إلى لومهم على الفشل. كانت هذه هي الإستراتيجيا الإسرائيلية منذ ١٩٤٧، التي تمّ تنقيحها في حل الدولتين، واتفاقيات أوسلو، وقمة كامب ديفيد (ميتال، ٢٠٠٦).

الهدف العام من المفاوضات يجب ألا يكون تأسيس دولتين أو دولة واحدة، بل إلغاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض، وإقامة مؤسسات سياسية تكون قادرة على احتواء التوترات المتوقعة في المستقبل في ثلاث مناطق مختلفة، إسرائيل، وفلسطين، وإسرائيل/فلسطين. على أية حال، فإن خطة كبيرة كهذه لا يمكن أن تبدأ خلال

الوضع العنيف الذي تخلقه السيطرة العسكرية الإسرائيلية، والخنق الاقتصادي للفلسطينيين، وعدم الاعتراف بالحكومة المنتخبة في غزة. إن من الضروري التوصل إلى هدنة فاصلة، من أجل تغيير ذلك كله، وتسهيل البدء في مفاوضات خلاقة وبناءة. العناصر الأساسية في الهدنة هي دخول قوة سلام دولية إلى الأراضي المحتلة، والسماح بالتحرك الحرّ للفلسطينيين، وبالنموّ الاقتصادي، والبدء في إخلاء المستوطنات اليهودية. وفقط بعد توقيع الهدنة، وشعور الفلسطينيين والإسرائيليين ببعض الراحة، والشروع في إعادة بناء الثقة، يمكن تخيل مستقبل جديد. حينئذ فقط يمكننا أن نبدأ في بناء مستقبلنا المشترك في إسرائيل/ فلسطين.

خلاصة

إن الإرادة الطيبة والنوايا الطيبة لا تستطيع أن تنهي تاريخا معقدا من علاقات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. هناك حاجة إلى جهود تقنية ومهنية واقتصادية وسياسية عظيمة للتخطيط لحلّ إبداعي يمكن الوثوق به والموافقة عليه من قبل الشعبين. في هذا الصراع، لا يوجد منتصرون؛ الإسرائيليون والفلسطينيون يخسرون، بالرغم عن النجاح المادي للإسرائيليين، مقارنة بالفلسطينيين. النجاح الإسرائيلي يفرّق، وحكمهم للفلسطينيين خلق عقبات كبيرة أمام أية تسوية متفق عليها، كما خلق غيابا صادما للرؤية المستقبلية. في هذه الحالة، يفقد الشباب الإسرائيلي حجته للعيش في هذه البلاد، وتفقد كلّ المكاسب المادية والانتصارات العسكرية معناها.

إن الشباب، من الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون شيئا من الرؤية الإيجابية لمستقبلهم، لا مئة سنة أخرى من سفك الدم والدموع. إن الأفكار المثارة هنا جدلية، تثير النقاش، لكنها لا تتجاهل العقبات المتوقعة، كما فعلت عملية أوسلو السلمية. العقبات ليست في المتطرفين القوميين والدينيين. فهذه خصومة سياسية يمكن أن تحوّل إلى أقلية معارضة، إذا كانت لدى القيادة الإسرائيلية والفلسطينية المعتدلة شجاعة لمواجهتهم. العقبات الرئيسة تكمن في الحجم الصغير للأرض المقدسة موضوع النزاع، والفجوات الاقتصادية، وعلاقات القوة غير المتوازنة، واستحالة الانفصال الكلّي أو الوحدة الكلية. إذا واجهنا العقبات، واعترفنا بها، وصممنا المؤسسات وقوانين اللعبة للتغلب عليها، فقد تنبثق رؤية ما إيجابية تجاه المستقبل. لن يكون من المحتمل أن يأتي ذلك بالمسيح، كما أنه لن يحملنا إلى الفردوس، لكن الصراع اليومي بين الأفراد والجماعات يمكن أن يحلّ بالاعتراف المتبادل والحوار، وذلك أكثر مما نملكه الآن.

بيبليوغرافيا

Farsakh, L. (2005) *Palestinian Labour Migration to Israel, Labour Land and Occupation*, London and New York: Routledge.

Grinberg, L. L. (1994) "A Theoretical Framework for the Analysis of the Israeli-Palestinian Conflict", *International Review of Sociology*, 1: 68-89.

--(2007a) *Imagined Peace: on Borders and Discourse, Politics and Violence*, Ramallah: MADAR (Arabic)

-- (2007b) Imagined Peace, War Discourse – on the Failure of Leadership, Politics and Democracy in Israel 1992-2006, Tel Aviv: Resling. (Hebrew).

-- (2008a) "Israel's Dual Regime Since 1967" MIT-EJMES, 3: 59-80.

-- (2008b) "Economic strangulation ring: Three turning points in forty years of economic-military control", *Theory and Criticism*, 30 (Hebrew)

--(2010) Politics and Violence in Israel/Palestine, Democracy vs. Military Rule, London: Routledge.

Hass, A. (1999) *Drinking the Sea at Gaza, Days and Nights in a Land under Siege* London: H. Hamilton.

Hillal, J. (2007). The Demise of the Two State Solution, London: Zed Books.

Khalidi, R. (2004) *Resurrecting Empire, Western Footprints and America's Prilous Path in the Middle East*, Boston: Beacon Press.

Lustick, I. (2008) "Abandoning the Iron Wall: Israel and 'The Middle East Muck'", *Middle East Policy*, 15: 30-56.

Meital, Y. (2006) *Peace in Tatters: Israel, Palestine and the Middle East*, Bolder, Colorado: Lynne Reiner Publishers.

Raz-Krakotzkin, A. (2007) *Exile et souverainteé: judaism, sionisme et penseé binationale,* Paris: La Fabrique.

Roy, S. (2001) "*Decline and Disfigurement: The Palestinian Economy After Oslo*" in *The New Intifada*, ed. Carey, R., London: Verso.

Savir, U. (1998) *The Process*, Tel Aviv: Yediot Aharonot. (Hebrew).

Shafir, G. and Peled, Y. (2002) *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*, New York: Cambridge University Press.

Weizman, E. (2007) *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*, London and New York: Verso.